

## كعك لبعض الناس ام خبز اسود لكل الناس ؟

لم يكن ثمة خيار إلا اللجوء إلى نظام التقنين ، وبعد شهر واحد من دخول الكويت أُعلن بطريقة حذرة عبر وسائل الإعلام في الأول من أيلول ( سبتمبر ) 1990 عن بدء تطبيق النظام الذي كان قد أُستخدم آخر مرة في العراق أثناء الحرب العالمية الثانية حين كانت البلاد معسكراً خلفياً للجنود الهنود العاملين في خدمة الجيش البريطاني.. ولم يضطر العراق إلى هذا النظام طوال ثماني سنوات من الحرب مع إيران .

---

كان مقدراً أن تقع مجاعة في العراق تتبلغ ستة الى سبعة ملايين شخص . أي ثلث عدد السكان خلال السنة الاولى من فرض حصار بري وبحري وجوي على البلاد .

وبعد يومين من دخول الكويت .. تراءت امام العراقيين صورة موت جماعي محتمل لاول مرة في العصر الحديث ، فقد استنتجوا عاجلاً مما كانوا يلتقطونه من الإذاعات الأجنبية أن بلادهم صارت مطوقة وان الغذاء والدواء لن يدخلها بعد ذلك اليوم .

واستعاد مسؤولون كبار ومواطنون عاديون صورة المجاعات التي طالما شاهدوها على شاشات التلفزيون وما يرافقها من انهيار اجتماعي يتخلله القتل والسلب من اجل الحصول على الغذاء .

وهرع السكان الى الاسواق التجارية ليجمعوا اكبر ما يستطيعون اقتناؤه من غذاء ، فإذا بهم يجدون ان التجار قد سبقوهم وأخفوا المواد الغذائية الأساسية ، فزاد ذلك من الهلع والخوف اللذين تلبسا أعداداً كبيرة من السكان وهم يتطلعون الى مستقبل غامض .

كان العراق نفسه ضحية مجاعات جماعية كبيرة خلال عقود سابقة ، وهو الامر الذي ترك في الذاكرة الجمعية للشعب شجراً بشعاً محتمل العودة بحيث تتوارث الاجيال عن بعضها صورة مجاعة بغداد خلال حكم السلاجقة سنة 1076 ميلادية عندما اقتات السكان على الحيوانات النافقة ولما نفذ ذلك السبيل ، واختفت الفئران والكلاب من الطرقات حفروا القبور واخرجوا جثث الموتى ليأكلوا منها بعد ان انقطعت سبل توريد المواد الغذائية من خارج بغداد بسبب الحرب الأهلية ومحاصرة المدينة ، وعرفت مدن اخرى مجاعات قاسية انتشرت فيها الأوبئة التي اكتسحت احياء كاملة في غضون بضعة أيام .

وازدادت الصورة قتامة عندما أعلن عن تجميد الأرصد العراقية في العالم ، فأحدث ذلك ارتباكاً في التفسير لدى الجمهور العراقي الذي لم يتعود الإطلاع على أرقام دالة على امكانات بلاده المالية ، بحيث ذهب العموم الى الاعتقاد ان تجميد الأرصد يعني فقدان العراق لنقوده من العملات الصعبة كلياً ، خاصة ان الإدارة العراقية لم تلجأ في أي وقت سابق للتعريف بإمكاناتها المالية الإحتياط والمعلن ، ولذلك فان ضبابية الصورة أدت الى مزيد من التعقيد والحيرة .

في تلك الأثناء ، لم يكن احد من السكان قد عرف ان الرئيس أصدر تعليماته بتكوين غرفة عمليات للغذاء في البلاد ، بدأت العمل في الساعة الثامنة صباح 4 آب ( أغسطس ) 1990 . ووضع امام الحاضرين ان العراق قد يتعرض لضربة جوية ، وطلب الاستعداد لمواجهة حصار يستمر ثلاث سنوات ، وتخزين الغذاء والماء ، وافتراض أسوأ الاحتمالات .

ولم يكن بإمكان غرفة عمليات الغذاء ان تقدم حلاً سحرياً لأزمة خانقة وجدية صارت ماثلة امام أبصار السكان ، وكانت الإشارات التي صدرت عن سياسيين امريكان سابقين مثل الرئيس الأسبق جيمي كارتر ووزير الخارجية الأسبق سايروس فانس قد التقطت في بغداد على انه تأكيد احد خيارات المواجهة ، فكارت و فانس ومعهما سياسيون آخرون وجدوا ان الولايات المتحدة ليست بحاجة الى القيام بهجوم عسكري غير مضمون النتائج وقابل لان يكون باهظ التكاليف مادياً وبشرياً .. إنذ ان الحظر الاقتصادي وفرض حصار بري وجوي وبحري يمكن ان يؤدي الى انهيار العراق من دون اللجوء الى الخيار العسكري ، وأدركت القيادة العراقية ان سيناريو الحظر يقوم على دفع البلاد للوصول الى حالة المجاعة الجماعية الشاملة بحيث تنتشر الأوبئة وتنشأ الظروف التي تؤدي الى الانفجار الاجتماعي وانهيار البنى الاقتصادية الى المستوى الذي تفقد فيه الدولة سيطرتها على البلاد ويتم آنذاك تغيير النظام السياسي في العراق وإرغام القوات العراقية الى الإنسحاب من الكويت بعد ان يكون الجنود العراقيون أنفسهم ضحية المجاعة والأوبئة والإنهيار النفسي ، وأنذاك يكون العراقيون قد انشغلوا بالتنازع على الغذاء .

وكان لا بد من إزاحة شبح المجاعة المحتملة ..

أظهرت التقديرات الامريكية الأولية ان العراق لن يستطيع المقاومة أكثر من ثلاثة الى خمسة اشهر ، وكانت تلك تخمينات السفارة الامريكية في بغداد في اول دراسة أعدتها عن الأوضاع الاقتصادية في العراق بعد دخول القوات العراقية الى الكويت ، وأعلنها لاحقاً الملحق التجاري الامريكي في بغداد بعد عودته الى واشنطن : العراق لا يملك مخزوناً من الغذاء يزيد على ثلاثة أشهر . وأظهر مؤيدو العراق في الأردن واليمن قلقاً عميقاً على وضع الغذاء في العراق في ضوء التقارير التي أعدها ممثلوهم الدبلوماسيون في بغداد .

اما العراقيون فقد اعتادوا ان يخرجوا من حالة طوارئ ليدخلوا في حالة طوارئ اخرى بطريقة كانت تبدو أحياناً كأنها غير واضحة الأسباب ، إنذ ان تمريناً دائماً على تقبل الصعوبات ومعالجتها كان يتكرر بصورة دورية كل ستة أشهر ، وكل سنة ، وكان الدولة كانت تريد رفع مستوى الجاهزية للتعامل مع الأزمات .

ففي الثالث عشر من أيلول ( سبتمبر ) 1988 ، وفي اللحظة التي كان العراقيون ينتظرون التمتع بمستوى مناسب من الرفاهية ، بعد شهر من الاعلان الرسمي للنظر على ايران ، أعلنت وزارة التجارة العراقية حالة طوارئء عندما أعلن في واشنطن عن اول مشروع للحظر التجاري المحدود على العراق وهو الحظر الذي يخل باتفاقية سبق ان وقعها وزيرا لتجارة العراقي سنة 1987 ، للتعاون الإقتصادي والفني مع الولايات المتحدة الامريكية ، وعاد يومها من واشنطن بعد توقيعها على القرض الشهير باسم ( دي لافور ) البالغ ( 200 ) مليون دولار لشراء مستلزمات غير غذائية في إطار القرض الزراعي الامريكي ، وأمر الرئيس صدام حسين على الفور بوضع خطة مواجهة تأخذ بالإعتبار حدوث نقص أساسي في بعض المواد الغذائية بما في ذلك ( 90% ) من الرز الذي يستهلكه العراق وكان يحصل عليه من الولايات المتحدة .

وبدأت معركة سرية بين ثلاثة أطراف ، الادارة الامريكية من جهة والحكومة العراقية من جهة اخرى ، والشركات الامريكية الضاغطة لإدامة العلاقات التجارية مع العراق ، وخرجت من بغداد سلسلة من الطلبات عبر خطوط التلكس المكشوفة التي تلتقطها في العادة منظومات التنصت الدولية وفي مقدمتها منظومات المخابرات الامريكية ، وهي تحمل اسم زهير عبدالرحمن داود : \_ من وزارة التجارة بغداد الى شركة في بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اسبانيا .. العراق يرغب ان تحلوا محل الشركات الامريكية في التعامل التجاري ، العراق قرر التحول عن السوق الامريكية ) . وكما مضمون تلك البرقيات يتحول عبر وحدات التجسس التجاري الى الشركات الامريكية الكبيرة التي باشرت الضغط على الكونغرس لمنع تمرير مشروع الحظر التجاري المحدود على العراق . اما بغداد فبدأت اجراءاتها العملية في أيلول ( سبتمبر ) 1988 ، بإعداد الشعب للتحول في استخداماته اليومية من الأغذية الأمريكية وفي مقدمتها الرز الى أغذية من مناشيء اخرى ، وذهبت الدراسة التي أعدتها وزارة التجارة الى ضرورة احداث تحول تدريجي في خيارات التذوق الغذائي للأسرة العراقية ، وحصلت فئاعة في بغداد ان الحظر التجاري سيقع وكان ذلك يعني ان 90% من الرز الذي يستهلكه العراقيون لن يأتي من الولايات المتحدة وهي كمية تمثل ( 25% ) من مجموع صادرات امريكا من الرز الى العالم ، وكان الحظر يعني أيضاً أن العراق لن يحصل على مليون طن من الحنطة تمثل ثلث احتياجاته في سنة 1988 ، الى جانب جميع احتياجات وزارة الزراعة العراقية من الذرة والأخشاب ومستلزمات زراعة الأقطان ، والزبدة وبعض مستلزمات انتاج الحليب وبيض التفقيس والأعلاف . ويحلول سنة 1989 ، تحول العراق لتأمين الرز والحنطة من تايلند واستراليا ، وفي شباط 1990 توقف توريد الحبوب كلياً من الولايات المتحدة ولم يتمكن فاروق العبيدي احد المسؤولين المخضرمين في وزارة التجارة العراقية من الوصول الى اتفاق يرضي العراق حول القرض الامريكي سنة 1990 .

وفي الثاني من آب ( أغسطس ) 1990 ، افترضت الولايات المتحدة ان ما تبقى في مخاؤون العراق من الحبوب لن يكفي للإستهلاك اكثر من ثلاثة الى خمسة أشهر بقياس أمرين الاول احتساب الكميات التي استوردها العراق من الحبوب الامريكية ، والثاني احتساب مستوى الاستهلاك البشري والحيواني في العراق ، وكان الحساب الامريكي صحيحاً تماماً لا سيما انه لا يجوز من الناحية الاقتصادية والعملية تخزين الأغذية مدة تتجاوز ثلاثة أشهر في الظروف الطبيعية وستة أشهر في ظروف الطوارئء ولا يجوز تجميد رأس المال في المخازن مدة سنة او سنتين .. ولكنه أغفل دراسة مستوى المرونة والقدرة على المناورة التي سيلجأ اليها العراق لمعالجة خطر المجاعة ، وأدركت وزارة التجارة في العراق ان خزينها من الحبوب سينتهي فعلاً في شهر اذا استمر تصريفه بموجب نظام السوق الذي يلبي الاحتياجات البشرية الحيوانية وتتسرب كميات كبيرة منه للتهرب الى إيران وتركيا والسعودية ( ومن قبل الى الكويت ) وينطبق هذا الامر على الطحين والرز والعدس ، الى جانب عامل نفسي يتعلق بقلق السوق والسمة تلك آثاره بسرعة على مستوى انخفاض العرض في الأسواق .

ولأول مرة منذ ربع قرن تعرضت شاحنات الأغذية لعمليات نهب وسطو وهي تنتقل بين المدن ، وداخل الأحياء السكنية ، ونشأ في السوق على الفور قانون الأقوياء الذين يستحوذون على المعروض من السلع والأغذية ، ولم يكن ثمة خيار الا اللجوء الى نظام التقنين ، وبعد شهر واحد من دخول الكويت أعلن بطريقة حذرة عبر وسائل الاعلام في الاول من ايلول ( سبتمبر ) 1990 عن بدء تطبيق نظام التموين الذي كان قد استخدم آخر مرة في أثناء الحرب العالمية الثاني في العراق ولم تضطر البلاد اليه طوال ثماني سنوات من الحرب مع ايران .

وانطفأ الهلع بعد ان مر شهر ، وشهران ، وثلاثة أشهر وتأقلم السكان مع حياتهم الجديدة ونظام غذائهم الجديد ولم يحصل نقص في الغذاء يمكن ان يؤدي الى المجاعة ، وظلت الأسعار في السوق تواصل الارتفاع مع كل موجة تهديد بقرب شن هجوم عسكري على العراق ، وكانت معاناة الجنود في الكويت وعلى حدود السعودية وأطراف البحر اكثر قسوة من معاناة المدنيين ، ولكن خطر وقوع المجاعة عاد مرة اخرى ، بقوة مع بدء الهجوم الجوي واصاروخي على العراق في 17 كانون الثاني ( يناير ) 1991 وبعد اقل من ستة اشهر على بدء الحصار برغم ان البلاد كانت قد رتبت أوضاعها لتخزين كميات من

الأغذية تلبية حاجة في الطوارئ وفي أثناء حالة الحرب التي كانت تبدو محتمة في الأفق .

وكان وضع الجنود قد صار أكثر تعقيداً بما يتعلق بالحصول على الأغذية مع فقدان الوقود وتدمير الجسور وصعوبة التنقل واشتداد موجة القصف ، ولذلك انشغل الرئيس صدام حسين بغذاء جنوده بمستوى لم يقل عن اهتمامه بالأداء العسكري لقطاعات الجيش المنتشرة جنوباً ، واستدعى الفريق حسين رشيد رئيس الأركان العامة بعد اسبوع من بدء الهجوم الجوي الشامل ليسأله عن صحة التقارير التي وردته عن تغذية الجندي ، وأجابه رئيس الأركان ان لدى القطاعات الأمامية أغذية طازجة تكفي يومين او ثلاثة وأغذية معلبة تكفي اسبوعاً كاملاً حتى اذا لم تصل اليهم أية مؤن وأغذية ، كان هناك غذاء .. ولكن الحاجة كانت أكبر .. وكان هناك غذاء .. ولكن الماء كان يكاد ينفد لدى جنود الحافات الصحراوية ..

وكان على المخططين الاقتصاديين ان يختاروا بين حاجة الانسان وحاجة الحيوان .. هل يوفر لقسمة من السكان الخبز الأبيض النقي المصنوع من الحنطة ويتكون بقية السكان من دون خبز ؟ ام يوفر لجميع السكان خبزاً أسود مصنوعاً من الحنطة بكامل محتوياتها ونخيلتها والشعير والذرة وبعض البقوليات ، ويقترن على الحيوان في حاجته للغذاء .. ؟ .. وكان ان اختاروا الخبز الاسود .

تراجع على الفور اقبال الجمهور على الحاجات التكميلية ، وباع بعضهم الذهب وموجوداته الثمينة للحصول على كميات احتياط من الحبوب والرز والزيوت والبقوليات اليابسة والشاي والسكر والمعلبات والأدوية وحليب الأطفال تحسباً لحصول نقص حاد في المواد الأساسية ، في حين مكث سكان آخرون حائرين يترددون في التصرف بحاجاتهم الثمينة لانهم يعتقدون ان قيمة هذه الموجودات ستزداد في المستقبل وقيمة العملة المحلية مقبلة على التراجع .. وبالفعل تراجع قيمة الدينار العراقي الى أقل من 1 الى 20 من قيمته في أثناء السنة الاولى بعد الثاني من آب ( أغسطس ) 1990 .

وصار على قسيمة التموين العائلية التي تجمع اسماء أفراد كل الأسرة ان تؤمن بأسعار تحميها الدولة من 50 – 75 % من الحاجات الأساسية للفرد من الطحين والرز والسكر والشاي الزيوت ، بما يؤمن 1.500 الى 2.000 سعرة حرارية للفرد الواحد بما يقل 1.000 سعرة حرارية عن متوسط ما كان يحصل عليه الفرد العراقي البالغ قبل نشوء الأزمة .. وكانت هذه الحسابات نظرية اكثر منها عملية ، لان الأسواق غرقت في المقابل ببضائع و سلع وأغذية من مناشيء شتى ، بعضها ورد من الكويت وبعضها الآخر تسرب عبر المهريين في الصحراء الغربية المتصلة بالأردن ومنطقة الجزيرة الصحراوية المتصلة مع سوريا وكذلك عبر تركيا وايران ، وحتى السعودية .. وكانت أسعار السوق الموازية ترتفع يوماً بعد آخر في وقت حصل القطاع التجاري الخاص الذي يضح السلع والأغذية الى السوق على تسهيلات حكومية ، كانت محط عدم الرضى في كثير من الاحيان ، من قبل المستهلك الغاضب ، والعاجز عن الحصول على هذه السلع بأسعارها الخيالية ، لكن وزارة التجارة كانت ترى في المقابل ان الحظر الجولي قد منع جميع السلع بغض النظر عن الاسعار ، لذلك وجدت ان دخول السلع بأسعار عالية أفضل من عدم وجودها لاعتبارات يتصل بعضها بتوفير الاطمئنان الى وجود السلع .. وتمكن العراقيون عملياً من منع وقوع المجاعة بعد ان ابتكروا اساليب تخزين تعود بعض طرائقها الى سنوات ما قبل الصناعة عندما اعتادوا الحفر في بطون الارض وتخزين احنطة في أعماقها وبهذه الطريقة تم الحفاظ على مخزون غذائي اساس في أثناء الحرب بعد ان تعرضت المخازن المرصودة فوق الارض للدمار كلياً او جزئياً ، وتمكنوا عن طريق الاختفاء تحت الأرض والانتشار على مساحات واسعة من رقعة البلاد انقاذ المخزون الغذائي ومنع المجاعة الثانية التي كادت تقع عند بدء العمليات العسكرية ضد العراق .

وأظهر العراقيون قدرة على التأقلم مع أوضاعهم المعاشية الجديدة ، فلم يعودوا يتذكرون مذاق الرز الامريكي واعتادوا رزاً من مناشيء جديدة ، وهو الغذاء الاساسي اليومي للأسرة ، وتآلفوا مع الخبز الاسود ، بل أحبوه .. وصاروا يتحدثون عن ميزات الصحية للسكر والسمنة وضغط الدم وأمراض القلب ، وحين شحّ وقود السيارات ابتكروا أساليب غريبة للحصول عليه بأن عزلوا الوقود عن الغاز السائل من قبايا قناني الغاز في المنازل ، وعندما غابت الانارة عن البيوت بسبب تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية توجهوا لإستخدام الشموع ، وحين شحت الشموع وارتفعت أسعارها ، لجأوا الى التمر بأن وضعوا حبة تمر على رأس كل قنينة مليئة بالنفط الابيض ومدوا قطعة قماش ملفوفة من داخل قنينة عبر التمر ثم أشعلوها .. وصرت ترى من يقول لك .. كل شيء نستورده سيختفي الا التمر ولذلك ستبقى بيوتنا مضاءة .

إذن لم تقع المجاعة في المرتين اللتين هددتا البلاد .. ولكن العراق تعرض لمشكلة سعرية هائلة اكبر من طاقة ذوي الدخل المحدود على استيعابها .. وكانت العين تكتفي بان ترى .. ولكن العقل كان دائماً يريد ، ولا يرى سبباً لان يحصل انسان آخر على سلع يستحيل عليه اقتناؤها .. فشبت العين .. وأصاب الحيرة .. العقل . بالقوة التي أصابت النسيج الاجتماعي وعمقت الفروقات بين الأفراد والشرائح وفتحت الباب امام العنف والسرقة والجريمة .. لتجعل المجتمع امام اولوية اعادة اللحمة الى هذا النسيج الاجتماعي لمعالجة آثار متراكمة عن حربين امتدتا عشر سنوات .